الجمهورية اللبنانية

وزارة الطاقة والمياه

المديرية العامة للنفط

٢٢٨ م/ص

١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٢

جانب النيابة العامة التمييزية الموقرة

الموضوع : لائحة بالاجراءات وبالشكاوى المُقدمة بموضوع تعديات وسرقات طالت منشأت النفط في طرابلس .

بالاشارة الى الموضوع أعلاه،

وبداعي سفر معالي وزير الطاقة والمياه، ولأهمية وخطورة الموضوع، نودعكم ربطاً مشروع كتاب بإسم معالي وزير الطاقة والمياه مع المرفقات التي تبين الجدول الزمني بالسرقات المتكررة في منشآت النفط في طرابلس منذ تاريخ ٢٠٢١/١٠/٢١ ولتاريخه على أن نودعكم الكتاب الموقع من معاليه عند عودته من السفر خلال هذا الأسبوع .

يرجى التفضل بالإطلاع.

المدير العام للنفط

م.أورور فغالي

نسخة تبلغ الى:

- معالي وزير الطاقة والمياه.

ربطاً: - نسخة عن المرفقات.

الجمهورية اللبنانية

وزارة الطاقة والمياه

المديرية العامة للنفط

جانب النيابة العامة التمييزية الموقرة

كتاب يقدمه

المستدعية : وزارة الطاقة والمياه – ممثلة بوزير الطاقة والمياه.

الموضوع : لائحة بالاجراءات وبالشكاوى المُقدمة بموضوع تعديات وسرقات طالت منشأت النفط في طرابلس .

على اثر كثرة التعديات والسرقات التي طالت منشأت النفط في طرابلس والانابيب التابعة لها وصولاً الى الحدود اللبنانية السورية وتعذر حمايتها ما اوجب تقديم العديد ذات الطابع الوزاري الاداري والامني ومن ثم العديد من الشكاوى سواء مباشرة بموجب محاضر فورية بموجب إشارة النيابة العامة الاستئنافية في الشمال امام مخفر درك البداوي (الدعتور) او امام النيابة العامة التمييزية والاستئنافية والمالية حيث تحويل الشكاوى الى الشرطة القضائية في حلبا وطرابلس والامن الداخلي ومؤخراً الجرائم المالية ، وهذه الاجراءات والشكاوى هي التالية:

اولاً: الاجراءات المتخذة من قبل معالي وزير الطاقة والمياه .

- كتاب معالي وزير الطاقة الموجه الى الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢١ تحت رقم الصادر ١٤٢٦/وبموضوع طلب حماية امنية لخطوط منشأت النفط من طرابلس حتى الحدود السورية .
- كتاب معالي وزير الطاقة الموجه الى معالي وزير الدفاع تحت رقم الصادر ٣٦٦/م/ص تاريخ ٢٠٢١/١١/٢٢ .
- كتاب معالي وزير الطاقة الموجه الى الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء تحت رقم الصادر ٤٠٦م /ص بتاريخ ١٢/١٩/ ٢٠٢١ .

- الكتاب الموجه الى الامانة العامة لمجلس الوزراء تحت رقم الصادر ٥٤م/ص تاريخ ٢٠٢٢/٢/١٨ .
- الكتاب الموجه لجانب الامانة العامة لمجلس الوزراء تحت رقم الصادر ٦٠/غ تاريخ ٢٠٢٢/٣/٨ .

(مرفق ربطاً جدول مُفصل)

- وبتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٠ صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم ٢٠٢٢/٦ بموجب المحضر رقم ٢١ الذي قضى بتشكيل لجنة برئاسة وزير الدفاع مهمتها وضع تصور لخطة امنية لحماية لانابيب النفط والغاز وتمنع التعديات على المنشأت.

(ربطاً صورة عن القرار اعلاه)

ثانياً : الاجراءات المتخذة من قبل المديرية العامة للنفط :

- الكتاب الموجه الى المجلس الاعلى للدفاع الوطني تحت رقم الصادر ٢٥م/ص تاريخ ٢٠٢٢/١/٢١ .

- الكتاب الموجه الى وزارة الدفاع الوطني – قيادة الجيس تحت رقم الصادر ٢٧م/ص تاريخ ٢٠٢٢/٢/٢ .

ثالثاً : الشكوى المُقدمة من قبل المديرية العامة للنفط مباشرة امام النيابة العامة التميزية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١ تحت رقم الصادر ٢٩/م/ص رقم المحفوظات ٤٩/٢٠٥ .

(مرفقة ربطاً من ضمن الجدول مُفصل اعلاه)

رابعاً : الشكاوى المقدمة بموجب محاضر فورية وبإشارة النيابة العامة الاستئنافية في الشمال هي التالية:

-١- محضر رقم ٣٠٢/١٥٨ تاريخ ٢٠٢٢/١/١٩ بجرم سرقة ٢٢غطاء لخزانات الحديد.

-٢- محضر فوري رقم ٣٠٢/٢٢٧ تاريخ ٢٠٢٢/١/٣٠ .

-٣- محضر فوري رقم ٣٠٢/٢٢٨ تاريخ ٢٠٢٢/١/٣١ .

-٤- محضر فوري رقم ٣٠٢/٢٦٢ تاريخ ٢٠٢٢/٢/٣

-٥- محضر فوري رقم ٣٠٢/٢٨٨ تاريخ ٢٠٢٢/٢/٧ بجرم سرقة مفاتيح حديد فالفات من داخل الشركة .

-٦- محضر فوري رقم ٣٠٢/٣٥٢ تاريخ ٢٠٢٢/٢/١٢ .

-٧- محضر فوري رقم ٣٠٢/٣٨٠ تاريخ ٢٠٢٢/٢/١٨ .

-٨- محضر فوري رقم ٣٠٢/٣٨٦ تاريخ ٢٠٢٢/٢/١٩ .

-٩- محضر فوري رقم ٣٠٢/١١٥٩ تاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ بجرم سرقة اسلاك .

-١٠- محضر فوري رقم ٣٠٢/١١٦٧ تاريخ ٢٠٢٢/٤/١٩ بجرم تعدي .

-١١- محضر فوري رقم ٣٠٢/١٢٧١ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٨ سرقة .

-١٢- محضر فوري رقم ٣٠٢/١٣٠٥ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٣ سرقة .

-١٣- محضر فوري رقم ٣٠٢/١٣٧٣ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٣ سرقة .

-١٤- محضر فوري رقم ٣٠٢/١٥٢٣ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٨ سرقة نفط .

-١٥- محضر فوري رقم ٣٠٢/١٩٧٩ تاريخ ٢٠٢٢/١٠/٦ موقوف سرقة .

-١٦- محضر فوري رقم ٣٠٢/١٩٢٦ تاريخ ٢٠٢٢/٩/١٥ موقوف بجرم سرقة عدد ٣ .

خامساً : الشكاوى التي تم تقديمها امام النيابات العامة الاستئنافية والمالية فهي التالية:

-١- شكوى مُقدمة من المديرية العامة للنفط مباشرة امام النيابة العامة التمييزية .

-٢- شكوى امام النيابة العامة المالية برقم ٢٠٢٢/٥٠٠٠ لارتكاب مجهولين جرائم التعدي على الانابيب واحداث ثقوب فيها بهدف السرقة والسرقة والكسر والخلع وينظر فيها الرئيس علي ابراهيم وتم تسطير استنابات لكل الاجهزة الامنية وقد قُدرت المسروقات بسبب التعديات التي حصلت بين تاريخ ٢٠٢٢/١١/١ ولغاية تاريخ ٢٠٢٢/١١/٦ ب ٩٤٢٦٤ ليتر من مادة

الديزل اويل اربعة وتسعون الفاً ومئتين واربعة وستون ليتراً بالاضافة الى كميات اخرى قُدرت ب ١٢٥٩٠٤ ليتر مئة وخمسة وعشرون الفاً وتسعمئة واربع ليترات تمت في نهاية شهر تشرين الاول .

-٣- شكوى امام النيابة العام الاستئنافية في الشمال برقم ٢٠٢٢//١١٣١٥ بيد تحري طرابلس بجرم تعدي وكسر وخلع وسرقة محروقات بلغت كميتها ١٩٢ كيلو ليتر بالاضافة الى كمية ١٥٥٠٠٠ليتر من مادة المازوت واحداث ثقوب في انابيب ٨ انش وتركيب براغي بهدف السرقة .

-٤- شكوى امام النيابة العام الاستئنافية في الشمال برقم ٣٦٣٠ //٢٠٢٢ بيد تحري حلبا بجرم احداث ثقوب بالانابيب بهدف السرقة في منطقة وادي خالد .

-٥- شكوى امام النيابة العام الاستئنافية في الشمال برقم ٢٠٢٢//٣٣٢٢ بيد قوى الامن الداخلي ، بجرم تعدي على تصاوين المنشأت في البداوي وهدم قسم منها ودخول غير مشروع الى حرم المُنشأت.

اما هذه الاجراءات والشكاوى فقد تم اسنادها الى تقارير تصدر عن مدير المنشأت ومراقبي الخطوط والتخزين في منشأت النفط في طرابلس بعد اكتشاف التعديات والسرقات .

(ربطاً التقارير اعلاه)

والجدير بالذكر ان مجلس الوزراء وبناء على طلب لا بل طلبات المديرية العامة للنفط قد شكل لجنة وزارية لمعالجة التعديات وعقدت اللجنة العديد من الاجتماعات بحضور ممثلي الاجهزة الامنية لبحث ودراسة التقارير التي كانت تُنظمها المديرية العامة للنفط ، وبقي الوضع على حاله لا بل ساء اكثر بدليل العدد الكبير من الشكاوى المُقدمة وفقاً للاصول وما زالت قيد المتابعة والتحقيق والتحري من قبل الاجهزة الامنية والقضائية ذات الصلاحية المكانية التي تمكنت من القاء القبض على العديد من السارقين المحولين اصولاً امام القضاء

زالت قيد المتابعة والتحقيق والتحري من قبل الاجهزة الامنية والقضائية ذات الصلاحية المكانية التي تمكنت من القاء القبض على العديد من السارقين المحولين اصولاً امام القضاء ، وقد حال الاعتكاف القضائي عن متابعة الدعاوى توصلاص لاصدار الاحكام بحق الموقوفين مرتكبي الجرائم المشكو منها .

(ربطاً قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٢٢/٤٩ تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٨)

وبناءً عليه،

فقد جئنا بموجب هذا الكتاب نُحيط نيابتكم التمييزية الموقرة علماً بطبيعة وحجم التحرك الاداري والقضائي والفوري الذي باشرت به وزارة الطاقة والمياه والمديرية العامة للنفط على اثر كل تعدي او سرقة او تخريب بهدف منع التعديات والسرقات التي تعرضت وتتعرض لها المنشأت بسبب الوضع الاقتصادي والفوضى فضلاً عن المراجعات العديدة ذات الطابع الامني مع كل الاجهزة والوزارات والقضاء للحفاظ على المال العام حيث لم تترك وزارة الطاقة والمياه والمديرية العامة للنفط اي طريق الا وسلكته في هذا المجال .

بكل تقدير وإحترام

وزير الطاقة والمياه

د. وليد فياض

ربطاً:

نسخة عن كامل الملف.